الدكتور أحسن بوسقيعة

التحقيق القضائي

الطبعة الثالثة عشرة
منقحة ومتممة في ضوء الجديد
في القانون والاجابة القضائي

طبعة جديدة 2024

دار بلقيس
دار البيضاء - الجزائر

Scanné avec CamScanner

الفهرس

المبحث الأول_موقع قاضي التحقيق بين قضاة الحكم وقضاة النيابة العامة.....14

المبحث الثاني_موقع وظيفة التحقيق بين وظيفتي المتابعة والحكم 16

الباب الأول رفع الدعوى إلى قاضي التحقيق.....23

الفصل الأول إخطارقاضي التحقيق.....25

المبحث الأول طرق إخطارقاضي التحقيق بملف الدعوى.....26

المطلب الأول إخطارقاضي التحقيق عن طريق طلب افتتاحي لإجراء التحقيق.....26

المطلب الثاني إخطارقاضي التحقيق عن طريق شكوى مع الادعاء المدني.....27

المبحث الثاني النتائج المترتبة على إخطارقاضي التحقيق.....28

المطلب الأول_فتح التحقيق.....29

المطلب الثاني_الاتهام Inculpation.....37

الفصل الثاني خروج الدعوى من يد قاضي التحقيق 42

المبحث الأول تخلي قاضي التحقيق عن الدعوى.....43

المبحث الثاني تنحية قاضي التحقيق عن الدعوى.....44

المطلب الأول_تنحية قاضي التحقيق عن الدعوى بقرارمن رئيس غرفة الاتهام 45

المطلب الثاني_تنحية قاضي التحقيق عن الدعوى بقرارمن غرفة الاتهام.....46

تمهيد_معايير التمييز بين سلطات قاضي التحقيق كمحقق وسلطاته القضائية.....49

الفصل الأول_سلطات البحث والتحري.....53

المبحث الأول السلطات التي يمارسها قاضي التحقيق بنفسه 54

المطلب الأول_سماع الأشخاص Les auditions.....54

المطلب الثاني المعاينات المادية والتفتيش والحجز.....70

المطلب الثالث إصدار الأوامر القسرية.....76

Scanné avec CamScanner

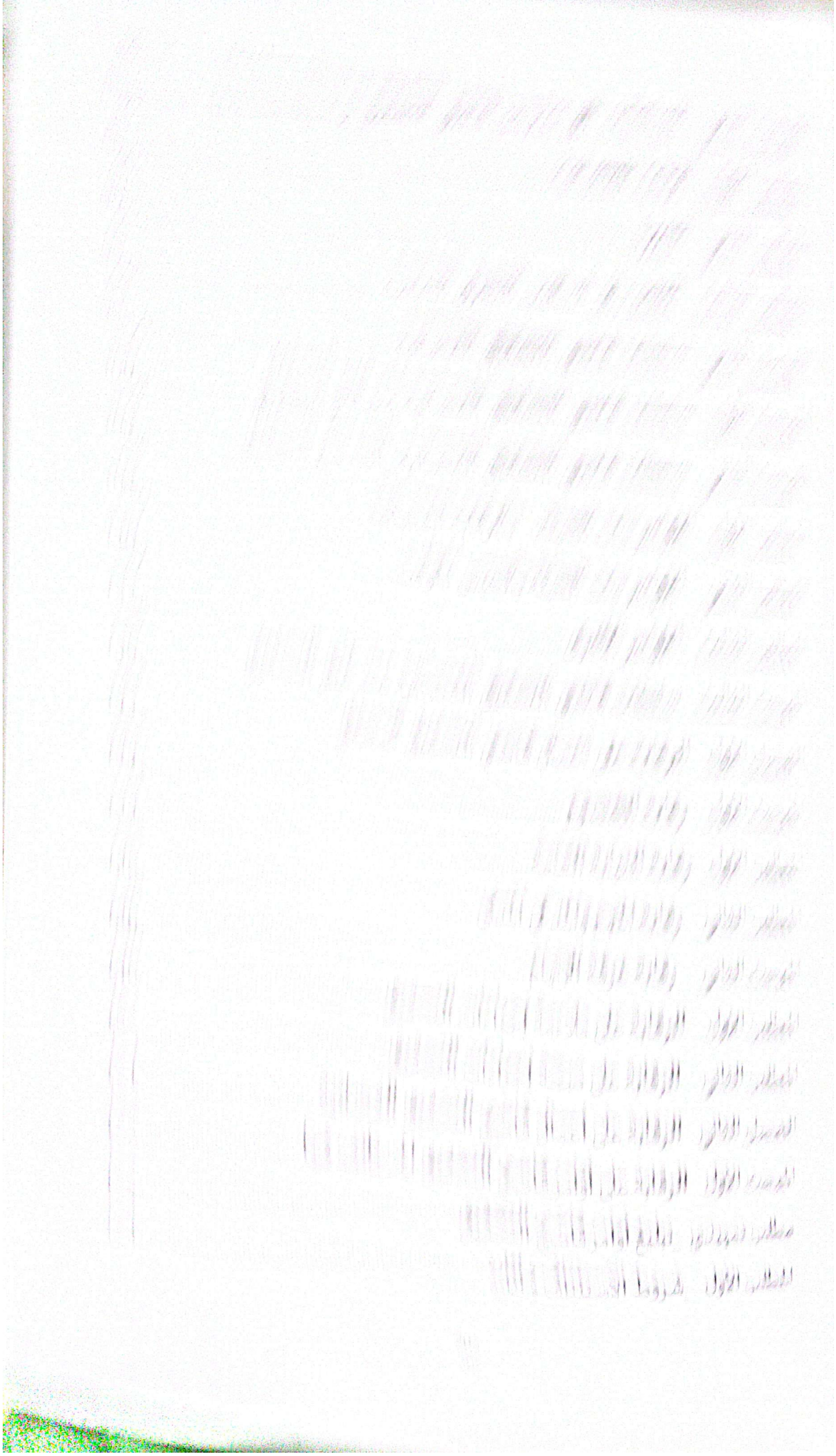

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني كيفية ممارسة الرقابة 179
المبحث الثاني الرقابة على الأمر بإرسال مستندات الدعوى إلى النائب العام..... 188
المطلب لأول وجوب تدخل غرفة الاتهام في المتابعات الجنائية 188
المطلب الثاني قرار غرفة الاتهام 189
الباب الرابع الإجراءات الخاصة بالشخص المعنوي 193
الخاتمـــة 197
المراجـــع 202

Scanné avec CamScanner

المؤلف

الدكتور أحسن بوسقيعة، أستاذ القانون الجنائي بالمدرسة العليا للقضاء، قاضي سابق تدرج في مختلف المناصب القضائية من المحكمة إلى المحكمة العليا، كما سبق له أن شغل منصب مستشار لدى رئيس الجمهورية مكلف بالشؤون القضائية وحقوق الإنسان.

له عدة مؤلفات في مختلف فروع القانون الجنائي، كما له إسهامات كثيرة في إثراء النصوص القانونية ذات الطابع الجزائي لاسيما قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية وقانون الجمارك والقانون المتعلق بجريمة الصرف، فضلا عن مختلف الدراسات والبحوث المنشورة في المجلات والنشريات المتخصصة الوطنيةوالدولية

هذا الكتاب

تثير مسألة إسناد مهمة المرحلة التحضيرية للخصومة الجزائية نقاشا وجدالا في أوساط الحقوقيين بوجه عام والفاعلين القضائيين بوجه خاص.

أخذ المشرع الجزائري بنظام قاضي التحقيق الذي أسندت له مهمة تهيئة ملف الدعوى في القضايا الجنائية وفي بعض قضايا الجنح ذات الأهمية واستثنائيا في قضايا المخالفات.

فما مدى نجاعة هذا النظام في بلادنا في ضوء الممارسة القضائية التي أثبتت أن التحقيق القضائي قلّ ما يأتي بشيء جديد يُضاف إلى ما توصل إليه تحقيق الشرطة القضائية ؟

وعلاوة على ذلك فإن دور المُحقّق يطغى على قاضي التحقيق ويؤثر فيه إلى حد يجعله غير قادر على القيام بدوره القضائي بموضوعية، لاسيما عندما يبت في المسائل المتعلقة بحرية المتهم أو عند تقدير الأدلة التي جمعها ضد المتهم لتقرير إفادته بانتفاء وجه الدعوى أو إحالته للمحاكمة.

أليس هذا إقرارا بفشل نظام قاضي التحقيق باعتبار أنه مُقصّر في دوره ببعديه كمُحقّق ... وكقاض ومن ثم يمكن الاستغناء عنه ! ؟

ثم أليس في مركز قاضي التحقيق في التشريع الجزائري حجة إضافية على عدم نجاعة نظام قاضي التحقيق ومدعاة للقلق على الحريات الفردية وحقوق الإنسان ؟

ذلك أن السلطات الواسعة التي يتمتع بها قاضي التحقيق في النظام الجزائري لا تواكبها استقلالية حقيقية بل هناك اختلال بين سلطاته غير المألوفة ومركزه الضعيف.

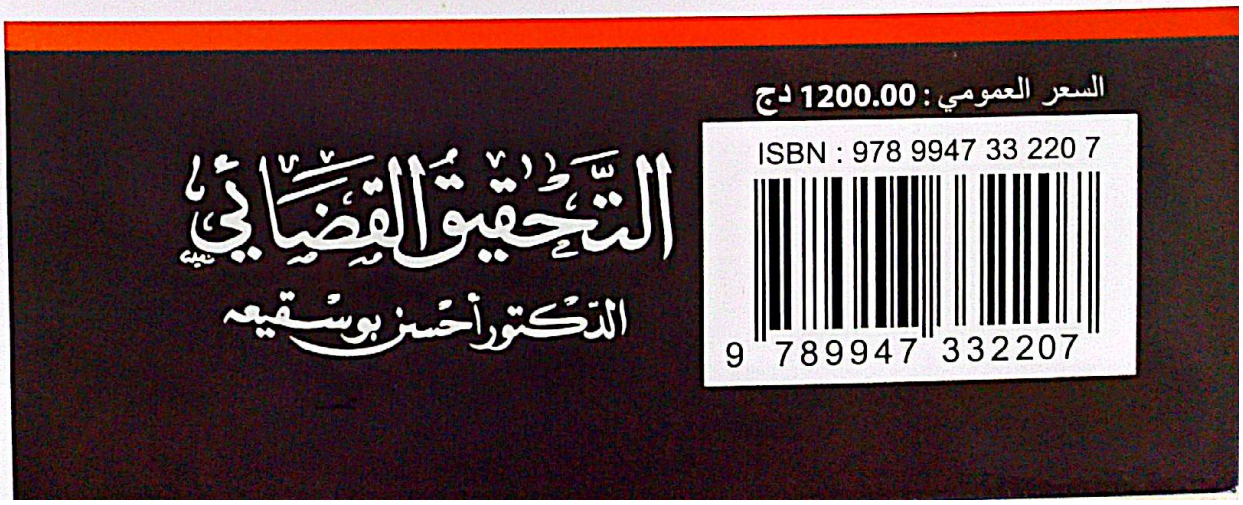

Scanné avec CamScanner